المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 18 -- العدد 01 -- جوان 2026 ص 93 - 108

قانون الأهالي كأداة للتمييز والهيمنة الاستعمارية في الجزائر (1871–1946)

The Indigenous Code as an Instrument of Discrimination and Colonial Domination in Algeria (1871–1946)

قيرود عمراوي Amraoui.guiroud@univ-batna.dz	التاريخ المعاصر	جامعة باتنة1، مخبر الجزائر دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع/ الجزائر

DOI :

الإرسال: 2026/03/19 **القبول**: 2026/06/08 **النشر**: 2026/06/20

ملخص:

يتناول هذا المقال تطور قانون الأهالي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الممتدة من سنة 1871م الى سنة 1946م، باعتباره أداة قانونية استثنائية ، ارتبط ظهورها بمرحلة استكمال السيطرة الاستعمارية الفرنسية على الجزائر ، حيث سعت إلى شرعنة الهيمنة الاستعمارية، من خلال نظام قانوني قائم على التمييز بين السكان، وإخضاع الجزائريين لعقوبات خاصة خارج إطار القانون العام، مما كرس ازدواجية قانونية واضحة، تجسدت في مخالفات متنوعة، مست مختلف جوانب حياة الجزائريين، ولم يقتصر هذا النظام على الجزائر فقط، بل تم تعميمه على باقي المستعمرات الفرنسية، مما يوضح طبيعته كنموذج استعماري عام. وقد ترتبت عن هذا القانون انعكاسات عميقة، تجسدت في تفكيك البنية الاجتماعية، وتعميق التفاوت الاقتصادي، وإقصاء الجزائريين من الحياة السياسية. وأمام هذه الأوضاع، عبّر الجزائريون عن رفضهم لهذا القانون، من خلال أشكال متعددة من المقاومة، ساهمت في تنامي الوعي الوطني والفكر التحرري. وفي ظل التحولات الدولية، وتزايد الضغوط الداخلية، تم إلغاء قانون الأهالي خلال سنة 1946، ليشكل بذلك مرحلة مهمة في مسار تفكك النظام الاستعماري في الجزائر.

كلمات مفتاحية: قانون الأهالي؛ الاستعمار الفرنسي؛ السكان الاصليين؛ التمييز؛ المقاومة.

Abstract:

This article examines the evolution of the *Code de l'indigénat* in Algeria during the colonial period from 1871 to 1946, as an exceptional legal instrument. Its emergence was closely linked to the consolidation of French colonial control over Algeria, as it aimed to legitimize colonial domination through a legal system that differentiated between populations. This system was based on subjecting Algerians to special sanctions outside the framework of ordinary law, thereby establishing a

clear legal duality, reflected in a wide range of offenses affecting various aspects of their daily lives. Moreover, this system was not limited to Algeria but was extended to other French colonies, highlighting its role as a broader colonial model. The implementation of this law had profound consequences, including the disruption of social structures, the deepening of economic inequalities, and the exclusion of Algerians from political life. In response, Algerians expressed their rejection through various forms of resistance, contributing to the growth of national consciousness and liberationist thought. In the context of international transformations and increasing internal pressures, the *Code de l'indigénat* was abolished in 1946, marking an important stage in the gradual dismantling of the colonial system in Algeria.

Keywords : Indigenous Code ; French Colonialism ; Indigenous populations; Discrimination ; resistance

مقدمة:

عرفت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية جملة من السياسات التي هدفت إلى إحكام السيطرة على المجتمع الجزائري، وكان من أبرزها سنّ قوانين استثنائية على رأسها قانون الأهالي. فقد جاء هذا القانون في سياق سعي الاستعمار الفرنسي إلى تثبيت هيمنته، حيث اعتمد نظامًا قانونيًا قائمًا على التمييز بين السكان، من خلال إخضاع الجزائريين لإجراءات وعقوبات خاصة، وخارج إطار القانون العام. وقد تجسد هذا النظام في مجموعة من المخالفات وآليات التطبيق، التي مست مختلف جوانب الحياة اليومية، ولم يقتصر على الجزائر فقط، بل تم تعميمه على باقي المستعمرات الفرنسية.

وقد ترتب عن هذا القانون انعكاسات عميقة على المجتمع الجزائري، شملت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما أدى إلى بروز أشكال متعددة من المقاومة، عبّر من خلالها الجزائريون عن رفضهم لهذا النظام. ومع تطور الأوضاع الداخلية والتحولات الدولية، تم إلغاء قانون الأهالي سنة 1946، في إطار تفكك النظام الاستعماري.

وتكمن إشكالية هذا الموضوع، في مدى اعتبار قانون الأهالي أداة قانونية، لترسيخ السيطرة الاستعمارية في الجزائر، وما هي أبرز انعكاساته على المجتمع الجزائري، وكيف كان موقف الجزائريين منه؟

وعليه، يتناول هذا المقال دراسة تاريخية لقانون الأهالي، من حيث خلفياته التاريخية، ومفهومه، وآليات تطبيقه، وانتشاره، وانعكاساته، إضافة إلى موقف الجزائريين منه، وكذا ظروف إلغائه.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع نشأة قانون الأهالي، وتطوره في سياقه الاستعماري، وتحليل مضمونه القانوني وآليات تطبيقه، ثم تفسير انعكاساته على المجتمع الجزائري، وربط ذلك بمواقف الجزائريين منه، وصولًا إلى فهم ظروف إلغائه في إطار التحولات التي عرفها النظام الاستعماري.

أولا/-الخلفيات التاريخية لقانون الأهالي:

ترتبط نشأة قانون الأهالي بالسياق الاستعماري، الذي أعقب الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، حيث انتقلت الإدارة الاستعمارية من مرحلة القمع العسكري، إلى مرحلة التنظيم الإداري والقانوني، خاصة بعد قمع المقاومات الكبرى، مثل ثورة المقراني سنة 1871. وقد سعت هذه الإدارة إلى إيجاد أدوات قانونية، تضمن السيطرة على الأراضي والسكان، وتنظيم العلاقة بينهم وبين السلطة الاستعمارية (Laissaoui, 1981, pp. 46-59)

ولقد تأسس هذا النظام على تمييز قانوني بين فئات السكان، حيث اعتُبر الأهالي خاضعين لسلطة فرنسا، من دون أن يتمتعوا بحقوق المواطنة، وهو ما كرسه مرسوم "السيناتوس-كونسلت" الصادر في 14 يوليو 1865، والذي نص على أن «المسلم الأهالي يُعدّ فرنسيًا، ومع ذلك يظل خاضعًا لأحكام الشريعة الإسلامي» (Laissaoui, 1981, pp. 46-59)، وهو ما يبرز الفصل بين الجنسية والمواطنة

كما أن هذا الوضع القانوني الخاص بالأهالي، جاء نتيجة تراكم ممارسات إدارية وقانونية منذ بداية الاحتلال، حيث مُنحت السلطات العسكرية والإدارية صلاحيات استثنائية، تمثلت في فرض عقوبات متنوعة، مثل الاعتقال، النفي، ومصادرة الممتلكات، دون احترام إجراءات المحاكمة (Laissaoui, 1981, pp. 46-59)، وهو ما شكل إطارًا عمليًا لنظام الأهالي.

ويُظهر تحليل الإدارة الاستعمارية، أن هذه الممارسات ارتبطت بانتشار ظاهرة إساءة استعمال السلطة داخل النظام الاستعماري، حيث تم تسجيل تجاوزات متعددة، في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية(Guignard, 2010, p. 547)، وهو ما يعكس طبيعة النظام القائم على عدم المساواة القانونية بين المستعمرين والسكان الأصليين.

ومن جهة أخرى، فإن إدماج الجزائر كمقاطعات فرنسية سنة 1848 طرح إشكالية قانونية تتعلق بوضعية السكان الأصليين، إذ لم يتم اعتبارهم أجانب، وفي الوقت نفسه لم تمنح لهم المواطنة الكاملة، وهو ما أدى إلى إقرار وضع قانوني خاص يفصل بين الجنسية والمواطنة ويخضع الأهالي لنظام استثنائي، تم تعميمه لاحقًا على باقي المستعمرات الفرنسي (Bollenot, n.d, pp. 1-6) .

كما يظهر من التنظيم القانوني لقانون الأهالي، أنه يقوم على مجموعة من القوانين، التي تسمح للإدارة الاستعمارية بفرض عقوبات مباشرة على الأهالي، مثل الغرامات والسجن والأعمال الإجبارية دون محاكمة، وهو ما يعكس طبيعته كأداة للهيمنة الاستعمارية ووسيلة للتمييز بين السكان المحليين والمستعمرين (Bollenot, 2017, pp. 1-6)، وقد تم تطبيقه أولاً في الجزائر قبل تعميمه على باقي المستعمرات

وانطلاقًا من هذه الخلفيات التاريخية، يتضح أن هذا النظام لم يكن مجرد مرحلة عابرة، بل تطور ليأخذ طابعًا قانونيًا خاصًا. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري الوقوف عند مفهومه وتحديد خصائصه الأساسية، من أجل فهم بنيته القانونية، وآليات عمله داخل المنظومة الاستعمارية.

ثانيا/-مفهوم قانون الأهالي:

لا يشير مصطلح "قانون الأهالي" إلى قانون موحد ومقنن بالمعنى الدقيق، بل إلى مجموعة من الممارسات والتدابير الاستثنائية، التي تم تأطيرها تدريجيًا بنصوص قانونية متفرقة، حيث ظهرت هذه الإجراءات في سياق الاحتلال العسكري، قبل أن يتم تنظيمها لاحقًا بمراسيم وقوانين، خاصة في الجزائر، ابتداءً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر (Thénault, 2012, pp. 1-8)

ويُعرّف نظام الأهالي: بأنه مجموعة من الممارسات القمعية، المطبقة على فئة محددة من السكان، تتمثل في "الأهالي"، حيث تقوم على فرض عقوبات استثنائية خارجة عن القانون العام، وتُطبق على أفعال لا تُعد جرائم في القانون الفرنسي، لكنها تصبح كذلك، عندما تصدر عن السكان الأصليين في المجال الاستعماري، كما أن تنفيذ هذه العقوبات يُسند إلى سلطات إدارية، لا تمتلك صفة قضائية (Bontems, 2020, pp. 33- 110).

كما بعكس هذا النظام، طابعه كقانون استثنائي يقوم على التمييز، بين فئتين قانونيتين: فئة المواطنين الفرنسيين، الذين يتمتعون بكامل الحقوق، وفئة "الأهالي" الذين يُعتبرون مجرد رعايا، وخاضعين لسلطة الدولة دون حقوق سياس (Le Cour Grandmaison, 2010, p. 204). وهو ما يجعلهم خاضعين لنظام قانوني خاص، يقوم على عدم المساواة والتمييز المؤسساتي.

وقد تجسد هذا الطابع الاستثنائي في منح الإدارة الاستعمارية صلاحيات واسعة، لممارسة القمع خارج الإطار القضائي، حيث يمكن للإداريين فرض عقوبات مباشرة، مثل الغرامات، السجن، والعمل القسري، بل وحتى العقوبات البدنية، دون اللجوء إلى المحاكم (Thénault, 2015, pp. N,p). وهو ما يشكل أولوية القمع الإداري على العدالة القضائية، داخل النظام الاستعماري

وفي نفس السياق، يُنظر إلى قانون الأهالي باعتباره نظامًا قانونيًا وسياسيًا تمييزيًا، يعكس إرادة استعمارية في السيطرة على السكان الأصليين وإخضاعهم، حيث ارتبط بوجود خطاب استعماري قائم على التفوق الحضاري والعرقي، مما أدى إلى تجريد الأهالي من حقوقهم الإنسانية، وتحويلهم إلى موضوع لسياسات قمعية منظمة (Bouzekri, 2023, pp. 539–553).

وبعد وضع هذا القانون في سياقه التاريخي، انتقلت الإدارة الاستعمارية إلى تطبيقه ميدانيًا، حيث تجسدت نصوصه في مجموعة من الإجراءات التعسفية، التي مست مختلف جوانب حياة الجزائريين، وبشكل مباشر.

ثالثا/-المخالفات وآليات تنفيذها:

اعتمد قانون الأهالي، على قائمة واسعة من المخالفات الخاصة، التي تستهدف السكان المسلمين الجزائريين، والتي عُرفت بـ"infractions spéciales à l'indigénat"، وشملت أفعالاً مرتبطة بالحياة اليومية، مثل التأخر في دفع الضرائب، وعدم التصريح بالممتلكات، والتنقل دون ترخيص، أو مخالفة أوامر الإدارة، إضافة إلى أفعال بسيطة، كإحداث اضطراب في الأسواق، أو عدم الامتثال لاستدعاءات السلطة. (Thénault, 2012, pp. 1-6) وهذا يعني توسيع نطاق التجريم، ليشمل مجالات متعددة من حياة إسكان المسلمين الجزائريين.

كما تضمنت هذه المخالفات، أفعالاً مرتبطة مباشرة بالخضوع للنظام الاستعماري، مثل رفض أداء خدمات الحراسة، أو الامتناع عن تقديم وسائل النقل والمؤونة للإدارة، أو مخالفة القوانين المتعلقة بالأراضي والملكية، وهو ما يظهر أن الهدف لم يكن فقط ضبط الأمن، بل فرض الطاعة الكاملة للإدارة الاستعمارية وتنظيم استغلال الموارد

وقد نصت القوانين المنظمة، خاصة قانون 21 ديسمبر 1897، على منح الإداريين صلاحيات مباشرة في قمع هذه المخالفات، حيث يمكنهم إصدار عقوبات دون الرجوع إلى القضاء، مثل الغرامات أو السجن، مع إمكانية تحويل هذه العقوبات إلى أيام عمل، تُفرض على الأهالي في أشغال عامة، كصيانة الطرق والمنشآت، وهو ما يعكس الطابع العملي لاستغلال العقوبة في خدمة المشروع الاستعماري .(Thénault, 2023, pp. 1-37) وهو ما يعكس الطابع العملي لاستغلال العقوبة في خدمة المشروع الاستعماري.

ولقد أظهرت الإحصائيات المتعلقة بالفترة ما بين 1898 و1910، أن عدد العقوبات المفروضة كان مرتفعًا جدًا، حيث تجاوزت مئات الآلاف، وتم تحويل نسبة معتبرة منها إلى أيام عمل إجبارية، بلغت مئات الآلاف من الأيام، (Thénault, 2023, pp. 1-37)وهذ دليل على أن العقوبة لم تكن فقط وسيلة ردع، بل أداة اقتصادية لتسخير اليد العاملة المحلية.

ومن جهة أخرى، لم تكن آليات التطبيق محصورة في العقوبات القانونية فقط، بل شملت أيضًا إجراءات قمعية إدارية، مثل الحجز على الممتلكات، الغرامات الجماعية،

الإقامة الجبرية، والاعتقال الإداري، إضافة إلى اللجوء إلى العقوبات البدنية (Thénault, 2017, pp. 21-40)، وهو ما يبرز غياب الفصل بين السلطة الإدارية والقضائية، داخل النظام الاستعمار ي

وارتبطت أيضا هذه الآليات، بوظيفة تصنيفية داخل المجتمع الاستعماري، حيث استُخدمت المخالفات لتحديد درجة "الخضوع" أو "المقاومة" لدى الأهالي، وبالتالي تحديد نوع العقوبة المطبقة عليهم (Ouennoughi M. , 2012, pp. 79-108). وهو ما جعل القانون أداة للتمييز الاجتماعي والسياسي، داخل المجتمع الجزائري.

وفي نفس السياق، فإن تطبيق هذه المخالفات تم خارج الضمانات القضائية، حيث لم يكن للجزائريين "للأهالي" ، الحق في محاكمة عادلة، أو دفاع قانوني، حيث كانت الإدارة تجمع بين سلطة إصدار الحكم وتنفيذه (Bollenot, 2017, pp. N,p)، وهو ما يظهر الطبيعة الاستثنائية والقمعية لهذا النظام، القائم على إقصاء الجزائريين من ابسط الحقوق المشروعة.

ولم يقتصر أثر هذه الآليات على المجال المحلي في الجزائر، بل تجاوز ذلك، ليكشف عن توجه أوسع، نحو تعميم هذا القانون، وانتشاره في مختلف المستعمرات الفرنسية.

رابعا/-انتشاره في المستعمرات الفرنسية:

لم يقتصر تطبيق قانون الأهالي على الجزائر، بل سرعان ما تحول إلى نموذج، تم تعميمه في مختلف المستعمرات الفرنسية، حيث اعتمدت الإدارة الاستعمارية نفس المنطق القائم على التمييز القانوني، بين المواطنين الفرنسيين والمسلمين الجزائريين (Thénault, 2023, pp. 1-37)وهو ما يبرز الطبيعة البنيوية لهذا النظام داخل السلطة الاستعمارية الفرنسية.

ولقد ارتبط هذا التعميم بتطور الإدارة الاستعمارية نفسها، والتي سعت منذ بدايات الاحتلال إلى إنشاء نظام خاص، لإخضاع السكان المحليين وضبطهم، حيث عملت فرنسا على إقامة إدارة متميزة، تهدف إلى فرض سلطتها واستغلال الموارد البشرية والمادية، مع اعتماد أدوات قانونية استثنائية، وكان من بينها قانون الأهالي (Mezhoura, 2024, pp. 266-281) .

هذا، ولقد كان انتقال هذا القانون إلى مستعمرات أخرى، قد جاء نتيجة اعتبار الجزائر مختبرًا قانونيًا وإداريًا، إذ تم اختبار آليات السيطرة فيها قبل تعميمها، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تم اعتماد نفس نظام المخالفات الخاصة، والعقوبات الإدارية، مع تكييفها حسب خصوصيات كل مستعمرة(Thénault, 2023, pp. 1-37) .

وفي هذا السياق، لعبت سياسة "الاستيعاب (assimilation) "دورًا محوريًا في تبرير تعميم هذا القانون، حيث سعت فرنسا إلى دمج المستعمرات شكليًا ضمن الدولة الفرنسية، مع الإبقاء فعليًا على نظام قانوني مزدوج يكرّس التمييز (Mezhoura, 2024, pp. 266–281)، وهو ما يظهر جليا، في تنظيم الإدارة الاستعمارية، وتطورها عبر مراحل مختلفة.

كما أن تعميم قانون الأهالي، ارتبط بالحاجة إلى ضبط المجتمعات المستَعْمَرة، التي كانت تتميز بتنوعها العرقي والاجتماعي، حيث استخدم كأداة لتصنيف السكان والتحكم فيهم، وربط الحقوق بالولاء للنظام الاستعماري(Thénault, 2023, pp. 1-37).وهو ما جعله جزءًا من منظومة أوسع للهيمنة السياسية والاجتماعية.

ومن جهة أخرى، فإن هذا الانتشار لم يكن موحدًا تمامًا، بل خضع لاختلافات محلية، حيث تم تكييف تطبيق القانون وفق خصوصيات كل مستعمرة، إلا أن جوهره ظل ثابتًا، وهو منح الإدارة صلاحيات واسعة لمعاقبة السكان الأصليين خارج إطار القضاء (Mezhoura, 2024, pp. 266-281). وهو ما يعكس وحدة النموذج الاستعماري، رغم تنوع تطبيقاته.

ويكشف ايضا هذا الانتشار الواسع لقانون الأهالي عن نتائجه، التي لم تقتصر على التنظيم الإداري فحسب، بل امتدت لتنعكس بشكل عميق في مختلف جوانب بنية المجتمع الجزائري.

خامسا/-انعكاساته على المجتمع الجزائري:

1. الانعكاسات الاجتماعية:

أدى قانون الأهالي إلى تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، من خلال فرض نظام تمييزي، قائم على الفصل بين فئتين: فئة المواطنين الفرنسيين وفئة الأهالي المحرومين من الحقوق، وهو ما خلق مجتمعًا مزدوجًا، تحكمه علاقات غير متكافئة، قائمة على الإقصاء والهيمنة (Le Cour Grandmaison, 2010, p. 204).

كما تجلت هذه الانعكاسات في الحياة اليومية للجزائريين، حيث فُرضت عليهم قيود متعددة، مست حرية التنقل والعمل، إلى جانب تعرضهم لعقوبات تعسفية، مثل الاعتقال الإداري والغرامات الجماعية (بوحوص، شهيناز، 2022، الصفحات 70-86). وهو ما جعل المجتمع الجزائري، يعيش في ظل مناخ دائم من القهر والخوف.

وقد ساهم هذا النظام أيضًا في ترسيخ مظاهر الإذلال الاجتماعي، حيث ارتبط مفهوم "الأهالي" في الوعي الجمعي: بالحرمان والعنف والتمييز، وهو ما انعكس في الممارسات اليومية التي شملت الإهانات والقيود المستمرة (Bekale Nguema, 2021, pp. 417–430). وما زاد في تعميق الشعور بالدونية، المفروضة على السكان المسلمين الجزائريين.

2. الانعكاسات الاقتصادية:

ساهم قانون الأهالي في تكريس اختلالات اقتصادية عميقة داخل المجتمع الجزائري، حيث تم توظيفه كأداة لتسهيل السيطرة على الموارد، خاصة الأراضي الزراعية التي انتقلت بشكل واسع إلى أيدي المعمرين، مما أدى إلى إفقار الفلاحين الجزائريين وتحويلهم إلى قوة عمل هامشية (INA, 1949, pp. N,p))

كما فرضت الإدارة الاستعمارية من خلال هذا القانون، نظامًا من الضرائب الخاصة والعمل القسري، وهو ما أدى إلى استنزاف القدرات الاقتصادية للسكان المحليين، وإخضاعهم لمنظومة إنتاج تخدم المصالح الاستعمارية، بدل حاجاتهم الأساسية . (Bekale Nguema, 2021, pp. 417-430)

وقد نتج عن هذه السياسات تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، حيث تركزت الثروة في يد الأقلية الأوروبية، في مقابل تدهور المستوى المعيشي للأغلبية الجزائرية، مما أدى إلى انتشار الفقر والهجرة الداخلية والخارجية، بحثًا عن ظروف أفضل (INA, 1949, pp. N,p))

3. الانعكاسات السياسية:

على المستوى السياسي، ساهم قانون الأهالي في إقصاء الجزائريين من الحياة السياسية، حيث حُرموا من الحقوق الأساسية، مثل المشاركة في الحكم أو التمثيل الحقيقي، وهو ما جعلهم خارج إطار المواطنة القانونية داخل الدولة الاستعمارية (Le Cour Grandmaison, 2010, p. 204) .

كما أدى هذا القانون إلى ترسيخ نظام إداري استبدادي، يمنح السلطات الاستعمارية صلاحيات واسعة، لمعاقبة الأهالي خارج الأطر القضائية العادية (Mezhoura, 2024, pp. 266-281). وهو ما يعكس طبيعة الحكم الاستعماري، القائم على التحكم المباشر والقمع السياسي.

وقد ساهمت هذه السياسات في تأجيج الوعي السياسي لدى الجزائريين، حيث أدت مظاهر الظلم والتمييز، إلى تنامي روح المقاومة ورفض النظام الاستعماري، مما جعل قانون الأهالي، أحد العوامل التي ساهمت في بروز الحركة الوطنية لاحقًا (بوحوص، شهيناز، 2022، الصفحات 70–86).

ولم تقتصر آثار هذا النظام على البنية الاجتماعية فحسب، بل انعكست أيضًا على مواقف الجزائريين تجاهه، حيث تبلورت ردود فعل مختلفة، كان أبرزها الرفض التام لمضامينه وآلياته.

سادسا/-موقف الجزائريين من قانون الاهالي:

1. رفض القانون:

أدرك الجزائريون منذ البداية أن قانون الأهالي ليس مجرد تنظيم إداري، بل هو أداة للهيمنة والسيطرة، حيث فرض تصنيفًا قانونيًا عنصريًا، يحرمهم من أبسط الحقوق، ويضعهم في مرتبة أدنى من المواطنين الفرنسيين (Ouennoughi M. , 2012, pp. . 79–108)

وقد اعتُبر هذا القانون في نظرهم نظامًا جائرًا ومهينًا، لأنه يقوم على العقوبات التعسفية والإجراءات الاستثنائية، التي تتنافى مع مبادئ العدالة، وهو ما ولّد شعورًا واسعًا بالرفض داخل المجتمع الجزائري (بوحوص، شهيناز، 2022، الصفحات 70-86).

2. المقاومة المسلحة:

جسّد الجزائريون رفضهم لقانون الأهالي عبر المقاومة المسلحة، التي ارتبطت بالسياسات الاستعمارية، حيث اندلعت عدة ثورات نتيجة مصادرة الأراضي والتضييق القانوني، وكان قانون الأهالي من بين الآليات التي استُخدمت لقمع هذه الانتفاضات، وتصنيف المشاركين فيها حسب درجة المقاومة أو الخضوع (Ouennoughi M. , 2012, pp. 79–108) .

3. المقاومة الاجتماعية:

لم تقتصر مقاومة الجزائريين على العمل المسلح، بل ظهرت أيضًا في ممارسات يومية تمثلت في رفض بعض الأوامر الإدارية، والتهرب من الضرائب والعمل القسري، إضافة إلى التمسك بالهوية الثقافية والدينية، وهو ما يعكس رفضًا مستمرًا للاندماج في النظام الاستعماري، المفروض عليهم (Ouennoughi M. , 2012, pp. 79-108) .

4. المقاومة السياسية والفكرية:

تطور موقف الجزائريين تدريجيًا نحو أشكال أكثر تنظيمًا من المقاومة، حيث ساهمت مظالم قانون الأهالي في تنمية الوعي السياسي، وظهور مطالب بالمساواة والحقوق، وهو ما يبرز أن هذا القانون لم يؤد إلى إخضاع المجتمع، بقدر ما ساهم في بلورة موقف سياسي معارض للاستعمار (بوحوص، شهيناز، 2022، الصفحات 70-86)

4. استمرارية المقاومة:

رغم ما تميز به قانون الأهالي من شدة في القمع والعقوبات الاستثنائية، فإن الجزائريين واجهوه بمقاومة واستبسال، حيث لم تؤد هذه السياسات إلى القضاء على روح المقاومة، بل ساهمت في استمرارها وتعزيزها داخل المجتمع الجزائري (بوحوص، شهيناز، 2022، الصفحات 70-86)

وأمام تزايد مظاهر الرفض هذه، والانتقادات لهذا النظام، لم يعد استمراره ممكنًا، وهو ما مهّد تدريجيًا للتفكير في إنهائه، والانتقال إلى مرحلة إلغائه.

سابعا/-إلغاء قانون الأهالي:

ارتبط إلغاء قانون الأهالي، بتطور تدريجي في الموقف الفرنسي تجاه هذا النظام، حيث بدأت الانتقادات تتصاعد منذ أواخر القرن التاسع عشر، واعتُبر هذا القانون نموذجًا لنظام قانوني استثنائي، يقوم على التمييز بين فئات السكان، وهو ما يتعارض مع المبادئ التي تدعيها الجمهورية الفرنسية، خاصة مبدأ المساواة أمام القانون (Bollenot, 2017, pp. 1-6)

كما أن هذا القانون، الذي قام على إخضاع الأهالي، لنظام عقابي خاص خارج إطار القضاء العادي، أصبح محل نقد من قبل بعض المفكرين والباحثين، الذين وصفوه بـ"النظام التعسفي" أو "الاستثنائي"، نظرًا لاعتماده على سلطات إدارية واسعة، تتجاوز الضمانات القانونية، وهو ما ساهم في التشكيك في شرعيته القانونية (Le Cour Grandmaison, 2010, p. 204) .

ومن جهة أخرى، فإن استمرار تطبيق هذا القانون كان مرتبطًا بالحفاظ على النظام الاستعماري، حيث شكّل أداة أساسية للسيطرة على السكان الأصليين وضبطهم، إلا أن تطور الأوضاع السياسية داخل الإمبراطورية الفرنسية، خاصة مع تنامي المطالب بالإصلاح، أدى إلى التفكير في تقليص هذه القوانين الاستثنائية. (Mezhoura, 2024, pp. 266-281) .

وقد لعبت التحولات الدولية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، دورًا مهمًا في تسريع إلغاء هذا القانون، حيث برزت مبادئ جديدة، قائمة على حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو ما جعل من الصعب الاستمرار، في تطبيق قوانين تمييزية داخل مستعمرات فرنسا (Henry، 2015، الصفحات 225-239) .

كما ساهمت نضالات الجزائريين، سواء من خلال المقاومة المسلحة أو النشاط السياسي، في كشف الطابع القمعي لقانون الأهالي، حيث أظهرت هذه المقاومة أن النظام الاستعماري، رغم أدواته القانونية، لم يتمكن من إخضاع المجتمع الجزائري بشكل كامل (Ouennoughi M. , 2012, pp. 79-108).

وفي نفس السياق، فإن تصاعد الحركة الوطنية الجزائرية في النصف الأول من القرن العشرين، أدى إلى طرح مطالب واضحة بإلغاء القوانين الاستثنائية، وعلى رأسها

قانون الأهالي، باعتباره أحد أبرز مظاهر التمييز، وهو ما وضع السلطات الاستعمارية أمام ضغوط سياسية متزايدة (بوحوص، شهيناز، 2022، الصفحات 70-86).

ولقد تم إلغاء هذا القانون رسميًا سنة م1946، حيث تم إنهاء العمل بالقوانين الاستثنائية، التي كانت تطبق على ا الجزائريين، وإقرار مبدأ المساواة القانونية داخل الاتحاد الفرنسي، وهو ما مثّل تحولًا قانونيًا مهمًا في تاريخ الاستعمار الفرنسي (Nguema, 2021, pp. 417-430). رغم استمرار بعض مظاهر التمييز في الواقع اليومي للمجتمع الجزائري في ظل الاستعمار.

كما أن هذا الإلغاء لا يمكن فصله عن التحولات العميقة، التي عرفها النظام الاستعماري، حيث بدأ يتجه نحو إعادة تنظيم علاقته بالمستعمرات، في ظل تزايد الضغوط الدولية وتصاعد الحركات التحررية، وهو ما جعل قانون الأهالي يفقد وظيفته كأداة فعالة للسيطرة الاستعمارية.

خاتمة:

في ختام هذا الموضوع، يتضح أن قانون الأهالي لم يكن مجرد نص قانوني عادي، بل شكّل أداة أساسية في تكريس النظام الاستعماري بالجزائر، حيث قام على التمييز والإقصاء، وفرض السيطرة على المجتمع الجزائري في مختلف جوانبه. فقد انعكست تطبيقاته سلبًا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما أدى إلى تعميق معاناة الجزائريين وتهميشهم داخل وطنهم.

غير أن هذا القانون، رغم طابعه القمعي، لم ينجح في إخضاع الشعب الجزائري، بل ساهم في تنمية روح المقاومة والوعي الوطني، حيث تعددت أشكال رفضه بين المقاومة المسلحة والنضال السياسي والاجتماعي. ومع تزايد الضغوط الداخلية والخارجية، وتطور الحركة الوطنية، أصبح من الضروري إلغاؤه، وهو ما تحقق سنة 1946، في سياق تحولات أوسع عرفها النظام الاستعماري.

وعليه، يمكن القول إن قانون الأهالي مثّل مرحلة مهمة في تاريخ الجزائر المستعَمَرة، حيث جمع بين منطق السيطرة ومنطق المقاومة، وكان من بين العوامل التي ساهمت في بروز الوعي الوطني، الذي مهد لاحقًا لاندلاع الثورة التحريرية ثورة نوفمبر 1954م.

قائمة والمراجع:

زايدي ع. ا. (2021). اثر القوانين والمراسيم الاستعمارية في تقييد حرية الجزائريين 1830-1900. افاق فكرية, 9(3), 139-154.

بوحوص ش. (2022). القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر 1980 -1882. مجلة افاق فكرية, 10(2), 70-86. https://doi.org/. https://asjp.cerist.dz/en/article/202921

Maury, J.-P. Digithèque MJP. استرجع في 1 مايو، 2025, من https://mjp.univ-perp.fr/france/d1870algerie.htm

Laïssaoui, S. (2009). Code de l'indigénat : Textes de loi pour les inégalités de droit. قُدِّم في Colloque International sur l'Histoire de la Révolution Algérienne, paris. استرجع في من https://asjp.cerist.dz/en/article/146662

Benjamin , P. (2022). La nationalité en Algérie pendant la période coloniale (1830–1870). استرجع في من Gallica–Bibliothèque nationale de France website: (ص 1-4). https://gallica.bnf.fr/accueil/fr/html/la-nationalite-en-algerie-pendant-la-periode-coloniale-12-1830-1870

Bollenot, V. . Le code de l'indigénat algérien est généralisé à toutes les colonies françaises. استرجع في 11 سبتمبر، 2025, من https://ehne.fr

Bouzekri Ali, A. (2024). De L'indigénat En Algérie Sous La Troisième République Française. مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية, 8(1), 539-553. https://doi.org/https://asjp.cerist.dz/en/article/245045

Ouaras, K. (2018). Review of the book A History of Algeria. Nsaniyat إنسانيات - Revue algérienne d'anthropologie Et . https://doi.org/. https://doi.org/10.4000/insaniyat.20087

https://doi.org/https://asjp.cerist.dz/en/article/173796

Bontems , C. (2020). Le code de l'indigénat dans l'Algérie coloniale : Une monstruosité juridique bâtie sur la peur et… en voie de résurrection. Revue Algérienne Des Sciences Juridiques Et Politiques , 57(4), 33-102. https://doi.org/https://asjp.cerist.dz/en/article/116815

Enora -, D. (2026, 17 يناير). Isabelle Merle et Adrian Muckle, L'indigénat. De l'Algérie à la Nouvelle-Calédonie. استرجع في 11 يونيو، 2025, من https://journals.openedition.org/lectures/69500#notes

Sylvie , T. Le régime pénal de l'indigénat . استرجع في 8 سبتمبر، 2025, من https://www.asso-h2c.fr/wp-content/uploads/2012/07/Sylvie-Thenault-indigenat.pdf

Le Cour Grandmaison, O. . (2010). De l'indigénat : Anatomie d'un « monstre » juridique. Le droit colonial en Algérie et dans l'Empire. france: Éditions Zones.

14. Ouennoughi, malika. (2012). éléments Moteurs Des Aspects Juridiques De La Classification Colonialiste: Du Code De L'indigénat Vers La Déportation Massive Des Territoires D'outre-mer. حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية, 6(1), 79-108. https://doi.org/https://asjp.cerist.dz/en/article/136221

L'hadj , H. ., & Salhi , M. (2024). L'administration Coloniale De L'algérie 1830-1896 Décentralisation, Assimilation Et Rattachement. مجلة التاريخ المتوسطي, 6(2), 266-281. https://doi.org/https://asjp.cerist.dz/en/article/260605

Thénault, S. (2017). L'indigénat dans l'Empire français : Algérie/Cochinchine, une double matrice. Monde(s), 21-40. https://doi.org/https://shs.cairn.info/revue-mondes-2017-2-page-21?lang=fr

Thénault, S. (2015, 1 فبراير). Histoire coloniale et poste cloniale. استرجع في 13 أبريل، 2025, من https://histoirecoloniale.net/le-regime-penal-de-l-indigenat-dans-l-algerie-coloniale-par-sylvie-thenault/

Dominique , G. (2010). L'abus de pouvoir dans l'Algérie coloniale (1880–1914) : Visibilité et singularité. france: Presses Universitaires de Paris Ouest.

Thénault, S. (2023). En quête de l'Algérie française : Pour une histoire sociale du politique, de la colonie à la France contemporaine. Histoire Politique [En Ligne], 1-37. https://doi.org/https://doi.org/10.4000/histoirepolitique.15650

Bekale Nguema, G. B. (2009). Littératures et identités en contextes postcoloniaux. Presses universitaires de Perpignan.

Henry, J.-R. (2015). Le passage du droit colonial à son histoire dans l'Algérie de l'indépendance. فيFaire l'histoire du droit colonial : Cinquante ans après l'indépendance de l'Algérie. paris: Karthala.